

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة الدفاع الوطني**

**قيادة الدرك الوطني**

**الإعذار الأول**

طبقا للأحكام والشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المؤرخ في 16/09/2015 المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، وتطبيقا للبنود التعاقدية المحددة في العقد رقم 2024/053 بتاريخ 23/09/2024، المتضمنة خبرة ودراسة استكمال إنجاز سرية حراس الحدود للدرك الوطني بولاية تلمسان، المبرمة مع مكتب الدراسات خالدي سفيان، حيث مقرها الاجتماعي هي 05 جوilya صبرة ولاية تلمسان، هذا الأخير يوجه له هذا الإعذار الأول بسبب عدم وضع كفالة حسن التنفيذ والضمان.

على هذا الأساس، مكتب الدراسات خالدي سفيان مطالبة بحل هذا المشكل والوفاء بالتزاماتها، في أجل ثمانية (08) أيام إبتداء من أول نشر في الصحف الوطنية أو النشرة الرسمية لصفقات المعامل العمومي (ن.ر.ص.م.ع).

عند تجاوز هذا الأجل، سيتم تطبيق الإجراءات الردعية طبقا للقوانين السارية المعمول.